الأنباء
الاحد 30 ديسمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

للعام الثالث على التوالي من "كابيتال فاينانس انترناشيونال"

"KIB" يفوز بجائزة "البنك الإسلامي الأسرع نمواً" في المنطقة لعام 2018

الشيخ محمد الجراح

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن حصوله مؤخرا على جائزة «البنك الإسلامي الأسرع نموا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لعام 2018، وذلك للعام الثالث على التوالي، من قبل مجلة كابيتال فاينانس انترناشيونال، المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي.

ولقد حصد «KIB» هذه الجائزة بناء على النتيجة النهائية للجنة التحكيم التي ضمت في عضويتها نخبة من المحررين المتخصصين الذين أجمعوا على اختيار البنك تقديرا لنمو نشاطه في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ ولنجاح الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها، والتي تعتبر عنصرا رئيسيا ساهم في دفع عملية نموه بأسرع وتيرة ممكنة في عالم المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي. وتشمل المعايير الأساسية التي تم اتخاذها بعين الاعتبار عند اختيار «KIB للحصول على هذه الجائزة كل من الأداء المالي، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، خدمة العملاء، القدرة الإبداعية، السياسات الخاصة بتحمل المسؤولية الاجتماعية، الريادة السوقية، الشفافية، الاستجابة إلى متطلبات السوق وقوة الترشيحات.

وبهذه المناسبة، هنأ رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ محمد جراح الصباح، جميع العاملين في «KIB» على فوز البنك بهذه الجائزة، مؤكدا أن «KIB» قد تقدم بخطوات واسعة في سبيل تنفيذ خطته الاستراتيجية الهادفة إلى أن يصبح شريكا في كل جانب من جوانب حياة أفراد المجتمع وخاصة العملاء، موضحا أن هذه الخطة تركز على تعزيز التجربة المصرفية التي يقدمها للعملاء لضمان رضاهم، وذلك من خلال تقديم أفضل الخدمات التكنولوجية المبتكرة وتطوير فعالية أداء البنك، ما أتاح له فرص التوسع المدروسة واستمرار نموه بالرغم من حدة المنافسة في السوق.

كما أضاف الجراح أن «KIB» قد اتبع خطة محكمة لتطوير وتسويق منتجاته وخدماته، بهدف تلبية مختلف متطلبات واحتياجات جميع أفراد المجتمع. كما عمل على بناء شبكة علاقات استراتيجية مع المؤسسات العامة والخاصة في الكويت والمنطقة. بالإضافة إلى أنه يسعى إلى المساهمة الفعالة في تمويل مشاريع التنمية الوطنية والتي تعتبر عنصرا أساسيا في عمل البنك.

5 برامج حيوية مُوجهة لحديثي التخرج والشباب

"المركزي" يطرح برنامج البعثات الدراسية للسنة الخامسة

د. محمد الهاشل

يطرح البنك المركزي للسنة الـ5 على التوالي برنامج البعثات الدراسية لإيفاد الكويتيين للحصول على درجة الماجستير في تخصصات التمويل، الاقتصاد، المحاسبة، إدارة الأعمال، المالية الإسلامية، والإدارة المالية الإسلامية من أفضل الجامعات في العالم سعيا منه نحو الاستثمار في رأس المال البشري والاستمرار ببناء الكوادر والقدرات الوطنية القادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في الكويت.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د. محمد الهاشل، أشار فيه إلى أن برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير يأتي في إطار التعاون المستمر بين البنك المركزي والبنوك الكويتية انطلاقا من مسؤوليتها المجتمعية، وتنفيذا لهذه المبادرة شكلت لجنة تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية التقليدية والإسلامية، قامت بالإعداد لهذا البرنامج وباشر معهد الدراسات المصرفية بتنفيذه ومتابعته والإشراف عليه.

وأعرب الهاشل عن تقديره لمساهمة البنوك الكويتية ودعمها لهذا المشروع الوطني المتميز، مشيرا إلى أن البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك الكويتية يتبنى استراتيجية شاملة لتطوير وتنمية الكوادر الوطنية في القطاعات المصرفية والمالية وأطلق في هذا الإطار 5 برامج حيوية موجهة للكويتيين تستهدف فيها كلا من حديثي التخرج والشباب الراغبين في دراسة الماجستير والمتخصصين في مجالات أمن المعلومات والباحثين في الشأن الاقتصادي إضافة إلى القيادات الوسطى في القطاعات المصرفية والمالية، راجيا أن تتواصل الجهود الرامية التي يبذلها المركزي لتلبية طموحات الكوادر الوطنية في الارتقاء بدورها في تدعيم مقومات بناء وتطوير وطننا الغالي.

بدعم من الارتفاع القياسي في الإنفاق الحكومي

"الوطني": نمو الاقتصاد السعودي إلى 2,5٪ في 2020

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان أداء الاقتصاد السعودي تعافى من حالة الانكماش التي عانى منها العام السابق، حيث من المتوقع له أن يسجل نموا 2,3٪ في العام 2018 إلى 2,5٪ في 2020، على خلفية تزايد إنتاج النفط بمستويات قياسية منذ منتصف العام وانتعاش القطاع غير النفطي، غير أن مستويات الطلب من قبل القطاعين المحلي والخاص كانت أقل من المستويات المطلوبة (نظرا لتأثرها بضعف النمو الائتماني وارتفاع التكاليف) مثل استحداث ضريبة القيمة المضافة ورسوم المرافقين للعمالة الوافدة وتزايد تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، هذا بالإضافة إلى مغادرة حوالي مليون عامل وافد تقريبا منذ العام 2017 وزيادة معدلات بطالة العامل السعودي إلى 12,9٪ في العام 2018.

وتشير بعض التقارير إلى توجه الحكومة نحو إبطاء وتيرة رفع رسوم الوافدين بهدف تخفيف عبء التكلفة على كل من الوافدين والشركات.

وفي الوقت نفسه، استمر تطبيق برنامج الإصلاح المالي على نطاق واسع تماشيا مع برنامج التوازن المالي، حيث تم بالفعل تحقيق مدخرات وتوليد إيرادات غير نفطية بمستويات أعلى، الأمر الذي ساهم في تقلص عجز الموازنة إلى 4,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، إلا أن مستويات الدين العام قد ارتفعت إلى 19,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص توقعات العام 2020، رأى التقرير أن مشاركة السعودية مرة أخرى في اتفاقية خفض الإنتاج بالتعاون مع منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، قد يؤدي إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، فإن القطاع غير النفطي سيأخذ زمام المبادرة مع توقع تحقيق متوسط نمو 3,2٪، بدعم من ارتفاع النفقات الحكومية وحزمة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص والإصلاحات المتعددة في إطار رؤية 2030. إلا أنه من المنتظر أن يتم ذلك على الأرجح في ظل بيئة اقتصادية تتسم بتراجع أسعار النفط، مما قد يتسبب في زيادة العجز المالي في العام 2019.

تقارير: توجه حكومي نحو إبطاء وتيرة رفع رسوم الوافدين

12.9٪ معدل البطالة خلال الربع الثاني

السعودية قد تتراجع عن بعض النفقات لتتحكم في مستويات العجز

وأضاف التقرير أن قطاع النفط السعودي استفاد في العام 2018 بشكل كبير من قرار الأوبك وحلفائها في منتصف العام الحالي بزيادة إنتاج النفط الخام لتعويض التراجع المرتقب للإمدادات القنزويلية والإيرانية، حيث سجل إنتاج النفط السعودي أعلى مستوياته على الإطلاق ببلوغه 11,09 مليون برميل يوميا في نوفمبر، الأمر الذي قد يساهم في تسجيل نمو حقيقي للقطاع النفطي بنسبة 2,8٪ في 2018.

ومع انضمام السعودية إلى جولة أخرى من إجراءات خفض الإنتاج من قبل منظمة الأوبك وحلفائها خلال النصف الأول من 2019، بهدف استقرار أسعار النفط التي سجلت تراجعا تخطت نسبته 30٪ منذ أكتوبر الماضي، فإنه من غير المتوقع أن يتخطى إنتاج النفط الخام أكثر من 10,2–10,3 مليون برميل يوميا. ونتيجة لذلك وازداد نشاط القطاع غير النفطي مع بلوغ النفقات إلى مستويات قياسية في الموازنة بما يزيد عن 1 تريليون ريال سعودي، وتجديد التزام الحكومة التركيز على القطاع الخاص - حيث تم إطلاق المرحلة الثانية من خطة تحفيز القطاع الخاص للأربع السنوات القادمة بقيمة 72 مليار ريال (19 مليار دولار) في نوفمبر الماضي - بالإضافة إلى التركيز على المشروعات الرأسمالية، كما تم التعهد بإنفاق المليارات لتنفيذ مشاريع بقطاعات الإسكان والسياحة والنقل والطاقة والتعليم.

فضلا عن ذلك، ما زالت معدلات البطالة تواصل ارتفاعها، حيث يستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي رؤية المملكة 2030 خفض معدل البطالة. وحتى الربع الثاني من العام 2018، بلغت معدلات البطالة 12,9٪ وهو الارتفاع الفصلي الخامس على التوالي - وذلك لتجاوز نمو القوى العاملة السعودية نمو معدلات التوظيف الحالية.

وأوضح التقرير أن حدة التضخم تراجعت منذ أن قامت السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ وإطلاق الجولة الثانية من رفع أسعار الطاقة في يناير. فبعد ارتفاع معدلات التضخم 4٪ على أساس سنوي في فبراير، عاودت تراجعها مرة أخرى إلى 2,8٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2018.

وتوقع التقرير ألا ترتفع معدلات التضخم بمستويات تتعدى 2٪ في المتوسط على أقصى تقدير في العام 2019 مقابل 2,5٪ في العام 2018.

تقليص العجز المالي بحلول العام 2020

وذكر تقرير «الوطني» أن السعودية حققت تحسنا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية في ترشيد النفقات العامة وخلق تدفقات مالية غير نفطية قابلة للاستمرار، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقليص مستويات العجز المالي من ذروته البالغة 15,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 إلى عجز متوقع بحوالي 4,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018.

وعلى الرغم من التزام الحكومة بصفة عامة بالمسار العام لتحقيق هدفها المتمثل في بلوغ التوازن المالي في العام 2023، إلا أن العام 2019 قد يشهد اتساع مستويات العجز إلى 6,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بدلا من ان يتراجع. ويعزى ذلك للتوقعات بتراجع أسعار النفط مقارنة بالعام 2018 في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة التوسع المالي.

ويرى التقرير أن الحكومة السعودية ستكون مضطرة إلى التراجع عن بعض النفقات المخطط لها للتحكم في مستويات العجز.

ارتفاع مستويات الدين العام

وتواصل الحكومة تمويل العجز من خلال مجموعة من إصدارات الديون (مثل السندات والصكوك والقروض) والسحب من الاحتياطي، حيث من المتوقع بنهاية العام 2018 أن يبلغ الدين العام حوالي 19,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي (563 مليار ريال)، على أن يرتفع إلى 22,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 وإلى 23,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020.

وتوقع التقرير أن تصل متطلبات التمويل الحكومية إلى حوالي 188 مليار ريال (50,3 مليار دولار) في العام 2019، وهو أعلى من توقعات الحكومة البالغة 118 مليار ريال (31,5 مليار دولار)، وذلك بسبب انخفاض التقديرات لأسعار النفط، علما بأن مستويات الدين السعودي ما زالت تعد منخفضة وفقا للمعايير الدولية.

من جهة أخرى، من المتوقع ان تتراجع الودائع والاحتياطات الحكومية إلى 523 مليار ريال بنهاية 2018، بتراجع 66 مليار ريال (-11٪ على أساس سنوي) أي نصف مستويات العجز المسجلة في موازنة العام 2018.

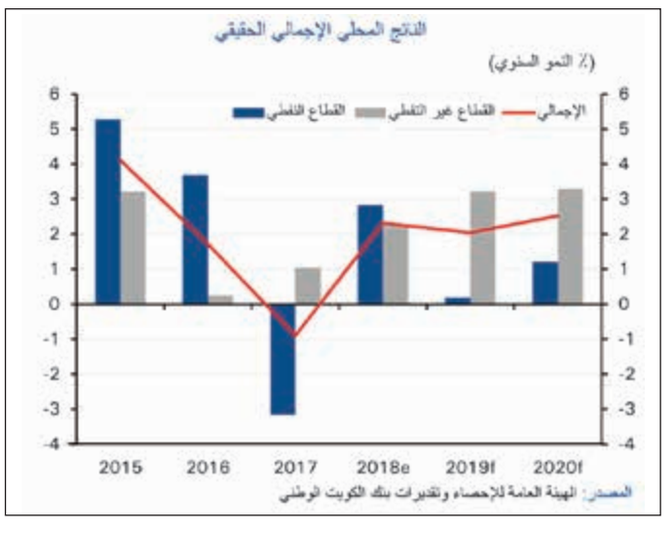

لبيان آثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية

"العربية العقارية" نظمت دورة تدريبية في "العقارات ودورها في غسيل الأموال"

د.حيدر الجمعة متوسطا الموظفين المشاركين في الدورة

نظمت شركة العربية العقارية دورة تدريبية لموظفيها في العقارات ودورها في غسيل الأموال وآثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وذلك تماشيا مع تعليمات هيئة أسواق المال الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال الخبير الاقتصادي د.حيدر الجمعة إن الدورة التدريبية أقيمت على مدار 3 أيام وذلك في إطار حرص «العربية العقارية» الدائم على اطلاع موظفيها على مختلف الأساليب التي يمكن اتباعها في استغلال العقارات بقطاعاتها في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات التبليغ عنها، وكشفها وكيفية معالجة الحالات المشكوك فيها.

وأوضح الجمعة أن الدورة التدريبية عمدت الى تعريف الموظفين بمواد القانون، وكيفية الالتزام بتطبيقها والتدابير الخاصة، موضحا أن «غسيل الاموال» هي كل التصرفات التي يتم من خلالها تغيير صفة الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة (الارهاب، النصب والاحتيال، عمولات مشبوهة لسلاح او الجريمة) بحيث تبدو انها متحصلة من مصدر مشروع، كما انها كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال والتصرف فيها أو حفظها او استثمارها او التلاعب بقيمتها عبر (شيكات تودع، تحويلات من الخارج، كمبيالات تخصم، ونقدي يودع في الحساب).

وأشار الى ان العقارات هي أصول الشركة ويتم تقييمها في نهاية كل عام لإعداد الميزانية ويتحدد تقييمها من خلال الموقع ومميزات العقار ونوعية العقار ودخل العقار الذي يدور تقريبا في حدود 10٪ ما بين النقصان والزيادة، لافتا الى ان إشكالية غسيل الاموال تكمن في مثلث الرعب المكون من البائع والمشتري والوسيط حيث اذا اتفقوا على استخدام العقارات في غسيل الاموال فإن ذلك يخلق اختراقا للأعراف في البيع والشراء أولا ويدخل أموالا مهربة.

وضرب الجمعة مثالا بوجود عقار بقيمة 2,5 مليون دينار وجاء الوسيط للبائع واتفقا على بيعه بـ 5 ملايين للمشتري الذي لديه اتصالات خارجية والذي يطرح عليهما تحويل 10 ملايين دينار الى حسابه في البنك مقابل ان يأخذ 5 ملايين ويعطيهما 5 ملايين دينار.

وعن دور البنوك المحلية في مكافحة الارهاب، اكد د.حيدر الجمعة ان هناك تعليمات من قبل الجهات الرقابية على تعاملات العملاء منها اعرف عميلك، تحديث البيانات الخاصة بالحسابات الشخصية، متابعة الحسابات المجمدة لفترة طويلة دون تداولات ويحدث تحرك مفاجئ بمبالغ كبيرة، مراقبة الحسابات التي حركتها السنوية 10 آلاف دينار ويدخل فيها 10 ملايين دينار ولذا يجب على البنك التحقق من مصدر هذه الاموال وبالتالي إبلاغ البنك المركزي، ومتابعة الايداعات التي تزيد عن المعتاد.

وشدد الجمعة على أن الاشكالية الحقيقية في حدوث خلل في منظومة المراقبة عبر عدم إبلاغ الموظف الذي يجري معاملة غسيل الاموال عبر أخذ عمولة والتواطؤ مع مثلث الرعب لإخفاء هذه العمليات المشبوهة.

وذكر الجمعة أن هذه الدورة التدريبية تأتي ضمن استراتيجية «العربية العقارية» الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأنشطة التدريبية، وتنفيذها في إطار يضمن تحسين أداء موظفيها ورفع مهاراتهم المهنية بشكل دائم في كل ما يتعلق بمتطلبات العمل، ولمواكبة التطورات المستمرة على صعيد القطاع المالي والاقتصادي محليا ودوليا.

الجمعة: مثلث الرعب في السوق العقاري يهدد عمليات المكافحة ويخرق أعراف البيع والشراء

عادل حسونة يتسلم شهادة الدورة التدريبية من د.حيدر الجمعة